الملخص

تناولت الدراسة موضوع الجرائم الماسة بالمناقصات العامة بوصفها من الجرائم التي عاقب عليها المشرع العراقي في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل والنافذ في الباب السادس في الفصلين الثاني والثالث ، فضلاً عن بعض النصوص الجزائية الموجودة في قوانين اخرى.

وتشكل هذه الجرائم مساسا خطيرا بالحقوق والمصالح المحمية ؛ بالنظر الى الاضرار الكبيرة التي تسببها على النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها .فهي تقوض الاقتصاد والتنمية من أوجه عدة لعل أخطرها ، إهدار وضياع الموارد المالية التي تخصصها الدولة في موازناتها الاستثمارية السنوية ، وعدم تحقيق الاهداف التي رسمها المشرع لتلك الموازنات ، وبالتالي ضعف مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها ، وقد يؤدي ذلك الى زعزعة وعدم استقرار النظام السياسي.

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ موازنات كبيرة جداً خصصت في الموازنات الاستثمارية المتعاقبة ، الا ان تلك الموازنات لم تحقق الاهداف التي خطط لها ، فمثلا لم تكن الخدمات المقدمة للمواطنين بالمستوى الذي يتلائم وتلك الموازنات . وقد انعكس ذلك سلبا على تقييم مشكلة الفساد في العراق، حيث تكرر ورود العراق وبشكل مخجل في ذيل قائمة مؤشرات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية ضمن الدول الأكثر فساداً.

وتأسيسا على ما تقدم ، فقد سلطت الدراسة الضوء على هذا الموضوع من خلال التعرض لماهية الجرائم الماسة بالمناقصات العامة لبيان تعريفها وخصائصها وتمييزها عن غيرها من الجرائم ، فضلا عن المصلحة المحمية فيها . كما تناولت الدراسة انواع المناقصات واساليبها وطرق تنظيمها والإجراءات السابقة والمصاحبة واللاحقة لأبرام عقود المناقصات العامة ؛ للوقوف على اهم العيوب والثغرات التشريعية التي يستغلها مرتكبي هذا النوع من الجرائم ، وتقديم حلول مقترحة للمشرع لتلافيها. كما سلطت الدراسة الضوء على أدوار الجهات الرقابية في العراق في رقابة سلامة اجراءات المناقصات العامة ودورهذه الجهات في تشخيص المخالفات التي قد تشكل مجرد مخالفات ادارية أو جرائم يعاقب عليها القانون الجزائي بوصفها من جرائم الفساد عندما يرى القضاء انها كذلك . وهكذا حاولت الدراسة التعرض للتطبيقات العملية بشأن المخالفات الماسة بالمناقصات العامة التي وردت في العديد من التقارير الصادرة عن هيأة النزاهة ، وتلك التي يصدرها ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، فضلاً عن التقارير السنوية لعموم مكاتب المفتشين العامين في الوزارات المختلفة .كما احتوت الدراسة على العديد من القرارات القضائية الحديثة ذات الصلة بالموضوع بغية الوقوف على واقع التطبيق العملي للنصوص الجزائية المتعلقة بالجرائم الماسة بالمناقصات العامة .

واخيرا فقد تضمنت الدراسة ثلاثة فصول ، تم تخصيص الفصل الأول لماهية الجرائم الماسة بالمناقصات العامة. أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه الاحكام الموضوعية للجرائم الماسة بالمناقصات العامة ، وقد عرضنا في الفصل الثالث للأحكام الإجرائية لتلك الجرائم .وقد اختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي نأمل ان تعين المشرع العراقي عند اجراء مراجعة للنصوص ذات العلاقة.

والله ولي التوفيق